إعلان فى صحيفة عربية أعاد القضية لدائرة الضوء!

أبراج سكنية للكبار فقط!

مازال العثور على شقة حلما يداعب خيال السواد الاعظم من الشعب المصرى وبصفة خاصة الشباب الذى يعانى من البطالة وعدم القدرة على الزواج لفشله فى العثور على الشقة التى اصبحت اول وأهم شروط الموافقة على الزوج. وعند ايام قليلة نشرت احدى الجرائد اعلانا استفزازيا تحت عنوان "للأغنياء فقط" عمارة المعز بالقاهرة شقق لعشاق الفخامة والتميز وباق شقتان فقط مطلة على نهر النيل والمسطحات الخضراء وحديقة الحيوان والميني سكتى مشطب ١٠٠٪ جاهز للسكن الفورى نموذج مفروش للعرض والبيع - الشقة ٥٠٠ متر مربع صافى ٢٠٠ متر منافع بالاضافة الى اثنين موقف بالجراج وجميع الشقق مكيفة بالكامل.

ولمزيد من استفزاز القارىء البسيط يشير الاعلان الى ان الشقة تضم ٥ غرف نوم رئيسية لكل غرفة حمام خاص واثنين غرفة خدمة بحمام والعمارة مكونة من ١٠ وحدات سكنية فقط وتتمثل خطورة الاعلان فى ان جهود الدولة لحل مشكلة الاسكان لم تتمكن من انهاء الازمة بل مازالت المشكلة قائمة وتزداد استفحالا لدرجة وجود ٢ مليون مواطن يعيشون داخل احواش المقابر.

وهنا يتبادر الى الذهن عدد من التساؤلات ..

- ماذا يمثل اعلان بهذه الصورة ؟

- هل قصر الاستثمار على شقق الأثرياء يحقق التوازن الاجتماعى؟!

- ما هو الدور الذى يجب ان تلعبه الدولة فى مواجهة ظاهرة الاسكان الفاخر؟!

د. مجدى قرقر:

نوعية من المساكن تمثل استفزازا لمشاعر الشباب!

محمد ابراهيم سليمان

د. أحمد المجدوب:

يقبل عليها الأغنياء وتعبر عن المظهرية والاستعراض

تزايد الاستثمار فى مجال الإسكان الفاخر تسبب فى تجميد الأموال!

فى البداية يقول د. محمد عبدالباقى ابراهيم الاستاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس ان نشر الاعلانات عن بيع الوحدات السكنية ذات الارقام التى تتجاوز عدة ملايين للصفوة والاغنياء اصبح ظاهرة واضحة وملموسة انتشرت خلال السنوات الاخيرة، الامر الذى حذر منه خبراء الاسكان والتخطيط العمرانى وطالبوا المستثمرين بعدم الانسياق وراء الاستثمار فى تلك النوعية من الاسكان خاصة ان الدولة والقطاع الخاص اتجها الى استثمار المليارات فى مساكن الصفوة والاغنياء لدرجة ان هناك حالة من التشبع لتلك الفئة من الاسكان.

"اعادة النظر"

ويضيف د. محمد عبدالباقى ابراهيم- بان تزايد الاستثمار فى الاسكان الفاخر كان له تاثيره السلبى لانه تسبب فى تجميد هذه الاموال لعدم وجود مشترى هذه النوعية من الشقق، الامر الذى يتطلب اعادة النظر فى توجيه الاستثمارات ليكون هناك جانب لاسكان محدودى الدخل والشباب هذا من جهة ومن جهة اخرى يجب النظر الى القضية من منظور قومى.. فالاستمرار فى بناء رجال الاعمال والقطاع الخاص للاسكان المتميز لن يساعد فى تنشيط الاقتصاد القومى مقارنة بتوجيه الاستثمارات الى مجالات اخرى كالسياحة والصناعة والزراعة التى تدر عائدا للدخل القومى.

"غياب التوازن"

ويؤكد د. محمد عبدالباقى - على تلاشى دور الدولة وعدم قدرتها على احداث التوازن المطلوب بين متطلبات الاغنياء واحتياجات محدودى الدخل وهذا يظهر بوضوح من خلال التقييم الحكومى خلال السنوات العشرين الماضية فنجد انها تتحرك بمنطق رد الفعل لفعل سابق دون خطة واضحة المعالم وتتوافق مع الاستراتيجية القومية للدولة- فنجد مثلاً ان القاهرة التى تحتوى على ٢٥ ٪ من سكان مصر تستحوذ على ٤٠ ٪ من الاستثمارات الموجهة لقطاعى الخدمات والمرافق الامر الذى يتسبب فى غياب التكافؤ بين المحافظات.

"استفزاز"

ويضيف د. محمد عبدالباقى- صيغة الاعلان بانها استفزاز لمشاعر اغلب فئات المجتمع المصرى، فالمشكلة تكمن فى توزيع المشروعات ففى الماضى كانت القاهرة تشكل نسيجا واحدا تنسجم بداخله كافة فئات المجتمع الاغنياء الى جانب الفقراء الامر الذى يدل على تحقيق تكافل اجتماعى بين افراد المجتمع فى اطار عمرانى محدود واستغلال القضية وراءه الحكومة التى عملت على الفصل التام بين فئات المجتمع طبقا لقدرتها المادية ومن هنا ظهرت الفرقية فى المجتمع وترتب عليها العديد من المشكلات والمخاطر الاجتماعية.

ويطالب د. محمد عبد الباقى بضرورة اعادة دراسة تجربة الاسكان العشوائى وتجربة اسكان مصر الجديدة وايجاد طابع معمارى مميز يمثل عنصر جذب للاستثمار فى الاسكان المتوسط ومحدودى الدخل الى جانب تقيم التصور لتحقيق التوازن الاجتماعى.

"سيادة رأس المال"

ويكشف د. مجدى قرقر- استاذ الانشاءات بكلية الهندسة جامعة القاهرة- حقيقة واضحة ممثلة فى الاعلان وصيغته التى اصبحت تعكس وتبلور العصر الذى نعيش فيه وهو عصر سيادة رجال الاعمال وسيادة رأس المال والذى تولد فيه الاموال اموالاً اخرى دون عمليات انتاجية حقيقية من خلال الوحدات السكنية المعلن عنها للاغنياء فقط والتى وصل سعرها الى خمسة ملايين جنيه وربما اكثر الامر الذى يمثل استفزازاً لمشاعر الناس عامة ومشاعر الشباب بصفة خاصة، والاثرياء الذين يقبلون على شراء هذه الوحدات ليسوا فى حاجة الى الاعلانات لانهم طائفة محدودة لا تتعدى ١ ٪ من المجتمع ويتعرفون على هذه الوحدات فى القرى السياحية ورحلات أوربا.

"خلل"

ويضيف د. مجدى قرقر- بان هذا الامر يكشف عن وجود خلل اصاب المجتمع خاصة وان الاعلان عن وحدات مميزة ليس جديداً ولكن سعرها كان يتراوح ما بين ٥٠ الى ١٥٠ الف جنيه وكان يقطنها المصريون العاملون بدول النفط الامر الذى دفع الشركات لبناء وحدات تزيد مساحتها عن ٣٠٠ متر باسعار تتجاوز ٢٠٠ الف جنيه خلال عام ١٩٩٨ وبعد هذا العام ونتيجة لحالة الكساد تراجعت المبيعات ولم تجذب الوحدات من يشتريها لدرجة ان التقديرات المبنية تحدد قيمتها بحوالى ١٥٠ مليار جنيه متوقفة وبالتالى فهى ثروة مهدرة لو احسن استخدامها ما كانت هناك ازمة اسكان وما وصلت الحالة الاقتصادية الى هذا التدهور.

الاعلان الذى فجر القضية

د. عبد الباقى ابراهيم

مجدى قرقر

احمد المجدوب

د. صلاح الدسوقى

تحقيق : عصام هادى
تصوير : بكر خليل

"قضية تجارية"

ويرى د. مجدى قرقر- ان الحكومة غير مؤهلة للقيام بأى دور خاصة وانها تعتبر قضية الاسكان قضية تجارية وليست قضية خدمة للمواطنين، وبالتالى يجب تعديل المفاهيم عند الحكومة ووزرائها والشعور بان هناك حقا لمحدودى الدخل والفقراء حدده الدستور والقانون والشرائع السماوية وبالتالى عليها توفير الارض والمساكن من حصيلة الضرائب المفروضة على الوحدات الفاخرة.

"تعبير عن الواقع"

ويرى د. بهاء بكرى- استاذ ايكولوجيا العمران بكلية الهندسة جامعة القاهرة ان الاعلانات بهذه الصورة تمثل تعبيرا عن الواقع الحقيقى الذى نعيشه ويعكس صورة المجتمع المصرى والازمة التى يعيش فيها والتى يقف وراءها من لا يشعرون بمعاناة محدودى الدخل من رجال الاعمال، وهذا يكشف التناقض الشديد الذى يعيش فيه المجتمع، ومن هنا أن الأوان ان نعرف ان كل الاموال التى توضع فى الفيلات والشقق الفاخرة لا تضيف شيئا للانتاج ومن هنا فهى اموال مجمدة لمجرد اعطاء نوع من التميز والغرور لاصحابها، الامر الذى يعد احد اسباب ازمة الاقتصاد المصرى الى جانب ازمة السيولة بسبب المحمول والدروس الخصوصية.

وطالب د. بهاء بضرورة ان تكون هناك وقفة لاعادة توجيه الاستثمارات والدخرات من اجل تعظيم الناتج القومى بدلاً من تجاهل مشاعر محدودى الدخل بمثل هذه الاعلانات.

"تجاهل الفقراء"

ويحذر د. احمد المجدوب- مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سابقاً- من ان هناك عمليات تدفعنا الى النظام الراسمالى لا يكون فيها ادنى اهتمام بالفقير، لان فئة الراسمالية الجديدة حققت الثراء فجاة مثل اغنياء الحرب، ورغم ان هؤلاء من طبقات فقيرة او وسطى وغير مثقفين لذلك لا يدركون ما تؤدي اليه تصرفاتهم من نتائج قد تكون بالغة الضرر على الغالبية من افراد الشعب نتيجة اهتمامهم بالمظهرية والاستعراضية ولذلك يحاول ان يتحدى الآخرين الامر الذى يشبه مرحلة المراهقة وبالتالى نجدهم يخرجون على القانون الاجتماعى او الجنائى لانهم فى حالة انبهار بثروتهم .

"تغير اجتماعى"

ويؤكد د. احمد المجدوب- على اننا نمر بمرحلة تغيير اجتماعى عنيف انقلبت فيه المعايير والقيم واصبحت المادة هى سيدة القيم والمواطن قيمته بما يملكه واصبحت اولى شروط تكوين الاسرة فى المادة والشقة وليست القيم والاخلاق.

وهذه النوعية من الشقق لها من يشتريها ممن هبطت عليهم الثروة بصورة سريعة، الامر الذى تسبب فى وجود فجوة داخل المجتمع بين الفقراء والاغنياء وتتسع هذه الفجوة لحساب الاغنياء فى وقت تاكلت فيه الطبقة الوسطى وهذا امر بالغ الخطورة لان هذه الطبقة تعد الوعاء الذى يحافظ على توازن المجتمع والتى ظهرت مع الثورة الفرنسية.

ويؤكد ان مثل هذه الاعلانات تمثل استفزازاً مقصوداً يدل على قصر النظر والجهل، الامر الذى يكشف الفرق بين الفئى المصرى ونظيره الفرنسى او الايطالى او الانجليزى الذى يؤمن ان له دورا اجتماعيا لابد ان يلعبه وليس تدمير اقتصاد وطنه خاصة ان القاهرة محاطة بحزام متفجرات وهو العشوائيات التى تمثل كارثة تهدده بالانفجار.

"تفاوت"

ويشير د. قدرى حفنى- استاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة عين شمس الى ان نشر الاعلان لا يمثل مشكلة وانما القضية هو ما كشف عنه الاعلان فى ان فئة الاغنياء قليلة جداً وفئة الفقراء كبيرة جداً، فئة تستطيع ان تمتلك اى شىء، فئة لا تجد شيئاً، وبالتالى الكشف عن التفاوت الواضح بين الفئتين مما يثير مشاعر فئة الفقراء، ومحدودى الدخل الامر الذى يترتب عليه اثار نفسية سلبية على هذه الفئة التى تمثل السواد الاعظم من الشعب المصرى.

"تحولات اقتصادية"

ويؤكد د. صلاح الدسوقى- الخبير الاقتصادى على حقيقة هامة وهى ان مظاهر الاستفزاز تحيط بالمواطن من كل جانب والاعلان مثل غيره لوجود طبقة جديدة استاثرت بحوالى ٨٠ ٪ من الموارد وتم توزيع الفقر على ٨٠ ٪ من المواطنين فى اطار التطور الذى حدث للعلاقات الاقتصادية فى مصر، فالظاهرة تعد حالة من الاستقطاب الطبقى بمعنى ان هناك قطبا قليلا يحوز الثروة ويتمتع بما ينهب من موارد الوطن والمواطن وهذه ليست المشكلة ولكنها تعد مؤشرا على القضية الحقيقية وهى تسلط قلة على الموارد الاقتصادية، مؤكداً على ان راس المال يبحث عن الربح وليس خدمة المجتمع وتشغيل العمالة وانما تحقيق اعلى نسبة ربح فى اقل كلفة ممكن وهذه النوعية من العمارات تحقق هذا الفرض فى وقت كلفت الدولة كافة الضمانات لهذه الاستثمارات التى تستخدم اموال البنوك وتمثل انعكاسا لحالة الفساد ويتهم د. صلاح الدسوقى- وزارة الاسكان بالتخلى عن دورها فى الاسكان لمحدودى الدخل واصبح يقتصر دورها على الشعارات والكلام فقط.